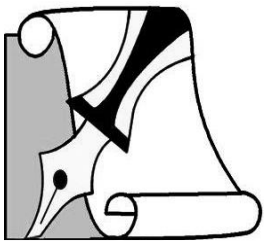

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري لاخبار الكيان الإسرائيلي

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الرقم	العنوان	الصفحة
1	نتنياهو يُهاجِم إيهود باراك ويَعتبر أنّ إبستين لم يعمل لصالح إسرائيل.....	3
2	استطلاع "معاريف": انقلاب في الساحة السياسيّة الإسرائيليّة في الانتخابات القادمة.....	4
3	مسؤول أمني سابق يُفَجّر ضجّة في إسرائيل.. يائير اعتدى على والده نتنياهو بالضّرْب، وسارة "شرّيرة" ومُصابَة بهَوَس السّرقة.....	4
4	الجيش الإسرائيلي يُصادِق على خطط لضرب إيران.....	5
5	نتنياهو يُحَذّر من تَعاظُم قُدُرات الجيش المصري.....	6
6	تصريحات أولمرت تَهُزّ إسرائيل: حكومة نتنياهو تدعم مُحاوَلة إجراميّة خطيرة للتطهير العِرقي في الضفّة..	6
7	تسجيلات إبستين تكشف: باراك يطلب من بوتين "مليون مُهاجِر روسي لإسرائيل".....	8
8	عام 2025: نسبة القتلى في المجتمع العربي أكثر من ضعفها في أوكرانيا خلال الحرب.....	8
9	بينهم شقيق رئيس الشاباك: تقديم لوائح اتّهام ضدّ 12 إسرائيلياً بتهريب بضائع لقطاع غزة.....	10
10	الجيش الإسرائيلي يُعَيّن غسّان عليّان مُنَسّقاً مُقابِل الدروز في لبنان وسورية.....	11
11	إسرائيل تريد جَنْي أرباح اقتصاديّة من إعادة إعمار قطاع غزة.....	11
12	كم سنة ستَستَغرِق عمليّة إعادة إعمار غزة الضخمة؟.. سفير أمريكي يُجيب.....	12

التفاصيل:

1 – نتنياهو يُهاجِم إيهود باراك ويَعتبر أنّ إبستين لم يعمل لصالح إسرائيل

استغلّ رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ورود ذكْر اسم سلَفه إيهود باراك في "وثائق إبستين" للهجوم عليه، مُعتَبراً أن جفري إبستين لم يعمل لصالح تل أبيب. وأشارت صحيفة "جروزاليم بوست" الإسرائيلية، إلى أنّ علاقات باراك مع إبستين حَظِيَت بتغطية إعلاميّة واسعة، حيث التَقَيا مراراً عامي 2015 و2016، بعد سنوات من إدانة إبستين الأولى، والتُقِطَت له صُوَر وهو يدخل منزل الأخير في مانهاتن بمدينة نيويورك.

وقال نتنياهو في أوّل تعليق منه على "وثائق إبستين: "لا تُشير علاقة جيفري إبستين الوثيقة وغير المألوفة بإيهود باراك إلى أنّ إبستين كان يعمل لصالح إسرائيل، بل على العكس تمامًا." وأضاف: "ظلّ باراك عالقًا في هابطته الانتخابية التي مُنِيَ بها قبل أكثر من عقدين، وسعى لسنوات طويلة، وبشكل قَهري، إلى تقويض الديمقراطيّة الإسرائيليّة من خلال التعاون مع اليسار الراديكالي المُناهِض للصهيونيّة." وتابع نتنياهو أن مُحاوَلات باراك كانت تهدف إلى "الإطاحة بالحكومة الإسرائيلية المُنتَخَبَة"، في إشارة إلى حكومته. وواصَل هجومه على باراك قائلًا: "دَفَعَه هَوَسُه الشخصيّ إلى الانخراط في أنشطة علَنيّة وسريّة لتقويض حكومة إسرائيل، بما في ذلك تأجيج حركات الاحتجاج الجماهيريّة، وإثارة الاضطرابات، ونشر روايات إعلاميّة مُضَلّلة." وكان نتنياهو يُشير بذلك إلى سلسلة طويلة من التصريحات التي أدلى بها باراك ضدّ حكومته. ومنذ عدّة سنوات يُهاجِم باراك نتنياهو ويدعو إلى إسقاط حكومته. ومنذ منتصف 2025، انضمّ باراك إلى نحو 3 آلاف من العاملين في المجاليْن الطبّي والصحّي في إسرائيل، لتوقيع عرائض تُطالِب الحكومة الإسرائيلية باستعادة الأسرى لدى الفصائل الفلسطينية في غزة، ولو كان ذلك على حساب وقف الحرب بالقطاع التي بدأت في 8 أكتوبر/ تشرين الأوّل 2023 واستَمَرّت عامَيْن. وجيفري إبستين، رجل أعمال أمريكي اتُّهِمَ بإدارة شبكة واسعة من الاستغلال الجنسيّ للقاصِرات، بعضهن لم تتجاوز أعمارهن 14 عاماً، ووُجِدَ ميتاً في السجن بنيويورك عام 2019 أثناء احتجازه (سما، 2026/2/6).

2 – استطلاع "معاريف": انقلاب في الساحة السياسيّة الإسرائيليّة في الانتخابات القادمة

كَشَفَ استطلاع للرأي لصحيفة "معاريف" العبريّة عن تحوّلات حادّة في موازين القوى السياسيّة داخل دولة الاحتلال الإسرائيلي، حيث أظهَرت النتائج تقليص الفجوة بشكل كبير بين حزب "الليكود" وحزب "نفتالي بينيت." أبرز أرقام الاستطلاع:

– حافَظ حزب بنيامين نتنياهو على المركز الأوّل بـ 26 مقعداً، لكنّه سَجّلَ تراجعاً بمقعد واحد مُقارَنةً بالأسبوع الماضي.

– شَهِدَ حزب نفتالي بينيت دفعة قويّة بحصوله على 23–24 مقعداً (بزيادة مقعدين)، ليُصبِح المُنافِس الأشرَس والمُباشر للّيكود.

– القوى العربيّة: استَقَرّت الأحزاب العربيّة عند 11 إلى 12 مقعداً، ممّا يُعَزّز دورها ككتلة وازنة في الكنيست.

– الوسط واليسار الجديد: حقّق حزب "الديمقراطيّون" (يائير غولان) وحزب "يشار" (غادي آيزنكوت) نتائج ملحوظة، بـ 10 مقاعد و9 مقاعد على التوالي.

ويعكس الاستطلاع حالة من "التمَلمُل" في الشارع الإسرائيلي تجاه الليكود، مقابل صعود واضح لتيّارات اليمين البديل (بينيت) وقوى المركز واليسار الصاعدة، ممّا يُشير إلى أنّ أيّ انتخابات قادمة قد تشهد سيناريوهات مُعَقّدة لتشكيل الحكومة (سما، 2026/2/6).

3 – مسؤول أمنيّ سابق يُفَجّر ضجّة في إسرائيل.. يائير اعتدى على والده نتنياهو بالضّرْب وسارة "شرّيرة" ومُصابَة بهوَس السّرقة

كشَف الرئيس السابق لفريق حراسة رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، عامي دَرور، أن نَجْل الأخير يائير نتنياهو اعتدى على والده، ما استدعى التدخّل في الحادثة، وأدّى إلى إجباره على المُغادَرة إلى مدينة ميامي في الولايات المتحدة. وجاءت هذه التصريحات في "بودكاست" أجرَته صحيفة "معاريف" الإسرائيلية، حيث تحدّث دَرور، الذي يعمل حالياً رائد أعمال وهو من قادة الاحتجاجات ضدّ "التعديلات القضائيّة"، ويخوض الانتخابات التمهيديّة لحزب "الديمقراطيين"، عن سنوات عمله إلى جانب نتنياهو، كاشفاً سلسلة أحداث وصفَها بـ"الاستثنائيّة" و"الصادمة" داخل عائلة رئيس الحكومة.

وقال دَرور إن حادثة خروج يائير نتنياهو إلى ميامي "لم تكن طوعيّة، بل قسريّة"، مُضيفاً: "يائير اعتدى على والده. لم يكن الأمر ضربة كاراتيه، لكن كان هناك اعتداء حقيقي استدعى التدخّل؛ وهذا ما حصل." وانتقَد دَرور بشدّة السلوك الشخصي لبنيامين نتنياهو، قائلاً: "نتنياهو لم يكن يوماً شخصاً أخلاقياً." وأضاف موضِحاً: "غير أخلاقي يعني أنه شخص يأكل في المطاعم ولا يدفع، ويُلقي بالمصاريف على الآخرين. هذا ليس شخصاً تُريد أن يكون صديقك، ولا يُمكنك أن تُدير له ظَهرك." وأشار إلى أنّ هذه الصفات لم تكن طارئة، قائلاً: "كان هكذا دائماً. المَنصب فاقَم الأمر لديه، ولدى عائلته، وكذلك لدى الدائرة المُحيطَة به." وذهَب أبعَد من ذلك واصِفاً نتنياهو بأنه "سلّة قمامة على المستوى القِيَمي"، مُعتَبِراً أنّ مرحلته الحاليّة في الحُكم "فظيعة" سياسياً.

وتطرّق دَرور إلى زوجة نتنياهو، سارة، قائلاً: "قلتُ ذلك سابقاً وأتمسّك به: سارة نتنياهو مُصابة بهوَس السرقة"، مُضيفاً أنه شاهَدَ هدايا ومناشف تختفي من فنادق، مُشَدّداً على أن "الهدايا المُقَدَّمة لرئيس الوزراء هي مُلْكٌ للدولة وليست للعائلة". ووصفَها بأنها "امرأة شرّيرة"، وقال إن نتنياهو حاول تقديمها على غرار هيلاري كلينتون "لكنّها ليست هيلاري كلينتون." وفي ما يتعلّق بنفوذها داخل البيت، أوضَح دَرور أن نتنياهو هو من صنَع قوّتها في البداية، لكنّها راكمَتها لاحقاً، لتُصبِح في السنوات الأخيرة "مركز الثقل الحقيقي"، مُشيراً إلى أنها هي من أوقفت صفقة الادّعاء (اتفاق الإقرار بالذنْب)، بدافع الحفاظ على موقع القوّة، وبسبب قناعتها بأنّ نجلَها يائير قادر على وراثة الحُكم. وفي ختام حديثه، شدّد دَرور على موقفه من مُحاكَمَة نتنياهو، قائلاً: "نعم، أريده في السجن، ليس بدافع الانتقام بل بدافع العدالة."

وأضاف: "في دولة سليمة، رئيس وزراء يتلقّى هدايا، ويُعَرْقِل إجراءات قضائيّة، يذهب إلى السجن." كما حَمّلَه مسؤوليّة الفشل في ملف الأسرى، مُعتَبِراً أنّ عشرات الأسرى كان يمكن أن يعودوا أحياء لولا الحسابات السياسيّة والمُماطَلَة. (2026/2/7).

4 – الجيش الإسرائيلي يُصادِق على خطط لضرب إيران

كشفَت صحيفة يديعوت أحرونوت بأنّ قائد سلاح الجو الإسرائيلي تومر بار، ورئيس الاستخبارات العسكرية شلومي بيندر، أنهَيا نقاشاً محورياً لاستكمال الاستعدادات والمُصادَقَة على خطط لعمليّة مُحتَمَلَة ضدّ إيران، في حال وقوع هجوم أمريكي على طهران، مع احتمال مُشارَكة إسرائيل إذا تعرّضت لهجوم. وجرى النقاش بعد أن أفادت شبكة NBC الأمريكية بأنّ الرئيس ترامب لم يُصدِر بَعْدُ أوامره بشأن استخدام "الأسطول" الذي نقلَته

القوّات الأمريكيّة إلى الشرق الأوسط، وليس من الواضح ما الذي يتوقّعه من العمل العسكري في إيران. كما أفادَت التقارير أن الولايات المتحدة تمتلك أكثر من 450 صاروخ توماهوك على متن سُفُن في الشرق الأوسط، والتي يُمكِن للجيش الأمريكي استخدامها في حال أعطى ترامب الضوء الأخضر لعمليّة عسكريّة في إيران (سما، 2026/2/6).

5 – نتنياهو يُحَذّر من تَعاظُم قُدُرات الجيش المصري

حَذّرَ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من تَعاظُم قُدُرات الجيش المصري، ودعا إلى منع "تَراكُم مُفرِط" في قوّته، بحسب ما نقلَه إعلام عِبري. جاء ذلك خلال نقاش مُغلَق في لجنة الخارجيّة والأمن التابعة للكنيست، وفقاً لصحيفة "إسرائيل هيوم." ونقلَت الصحيفة عن مصادر حضَرت الاجتماع قولها إن نتنياهو ذَكَرَ أن "الجيش المصري يبني قوّته، وأن هذا الأمر بحاجة إلى مُراقَبَة"، مُضيفًا: "لدينا علاقة مع مصر، لكن يجب أن نمنَع تَراكُمًا مُفرِطًا في القوّة (العسكريّة)." وحسب المصادر، جاءت تصريحات نتنياهو في سياق حديث عن حساسيّة العلاقات مع مصر. وأشارت الصحيفة إلى أنه رغم تلك التوتّرات، وقّعَت إسرائيل ومصر اتفاقًا للغاز بقيمة 35 مليار دولار في ديسمبر/كانون الأوّل الماضي. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أعلن في 17 ديسمبر/ كانون الأوّل الماضي، المُصادَقَة على صفقة الغاز مع مصر، التي قال إنها تُعَدّ "الأكبر في تاريخ إسرائيل." وقال إن "قيمة الصفقة تبلغ 112 مليار شيكل (34.75 مليار دولار)، وهي أكبر صفقة غاز في تاريخ إسرائيل." (سما، 2026/2/6).

6 – تصريحات أولمرت تَهُزّ إسرائيل: حكومة نتنياهو تدعم مُحاوَلة إجراميّة خطيرة للتطهير العِرقي في الضفّة

أقَرّ رئيس وزراء إسرائيل الأسبق إيهود أولمرت، بأنّ "مُحاوَلَة عنيفة وإجراميّة للتطهير العِرقي" تجري في الضفّة الغربيّة المحتلّة، مُتّهِماً الشرطة والجيش والشاباك بالتورّط ودعم الاعتداءات بأشكالها المختلفة، التي يُنَفّذُها مُستَوطِنون مُتَطَرّفون.

وقال في مقال بصحيفة "هآرتس" العبريّة: "تَجري مُحاوَلة عنيفة وإجراميّة للتطهير العِرقيّ في الضفّة الغربيّة؛ تقوم مجموعات من المستوطنين المسلّحين والعنيفين باضطهاد وإيذاء وإصابة وقتل الفلسطينيين الذين يعيشون

هناك." وبَيّنَ أن "أعمال الشغب تشمل حرق بساتين الزيتون والمنازل والسيّارات، والتسلّل إلى المنازل، وإلحاق الأذى الجسدي بالسكّان؛ كما يؤذون قطعان الأغنام، ويُفَرّقونها، ويُحاوِلون سرقتها."

وأردَف: "مُثيرو الشغب، الإرهابيّون اليهود، يُهاجِمون الفلسطينيين بكراهيّة وعُنف بهدف واحد: إجبارهم على الفرار من منازلهم؛ كلّ هذا على أمَل أن تكون المنطقة جاهزة للاستيطان اليهودي، في طريقها لتحقيق حُلُم ضمّ جميع الأراضي." وأشار إلى أنّ "كلّ هذا يَحدُث أمام الأعين المُغلَقَة لضبّاط الشرطة والجنود."

وفي إشارة إلى تصريحات وزراء إسرائيليين، قال أولمرت: "يَدّعي الذين يُحاوِلون حماية مُثيري الشغب أنهم أقليّة ضئيلة، وأنهم بضع عشرات من الجانحين القُصّر، لا يُمَثّلون الجمهور الذي يعيش في الأراضي الفلسطينية. لكن هؤلاء مئات الشباب العنيفين الذين لم يكن بإمكانهم التسبّب في أعمال الشغَب لو لم يتم تجهيزهم بأسلحة بمُبادَرَة وإلهام وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير." وأضاف أولمرت: "بعبارة أخرى، تعمل الميليشيات في الضفّة الغربيّة بدعم ومساعدة مُباشرة ومُساعدة من المسؤولين الحكوميين في إسرائيل." كما أكّد أنّ "شرطة إسرائيل أيضاً مصدَر إلهام للإرهابيين اليهود." وأضاف: "الفلسطينيون يُعتَقَلون وليس الإرهابيين اليهود. لو كان حادثاً لمرّة واحدة أو فشلًا عَرَضِياً من قِبَل الشرطة، لكان من المُمكن مُحاوَلة تبرير إخفاقاتها. لكن وفقاً للوضع الحالي لا خيار سوى الاعتراف بأنّ هذه سياسة مُتَعَمّدة. شُرطَة إسرائيل تُساعِد بنشاط، كسياسة لها، في ارتكاب الجرائم." وأكّد أن "وزارة الدفاع أصبحت شريكاً في هذه السياسة"؛ وأشار في هذا الإطار إلى إعلان وزير الدفاع يسرائيل كاتس عندما قال: "لا مَزيد من أوامر الاحتجاز الإداريّة ضدّ اليهود"؛ ورأى ذلك "كان فيه إشارة واضحة لمُثيري الشغب بأن العَقَبَة الوحيدة التي كان من المُمكن أن تُعيقَهُم قد أزيلت." وبَيّنَ أولمرت أن "الأمر لا يقتصر على أنّ الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلّة لا يتّخذ خطوات لمنع الاضطرابات، بل في كثير من الحالات يتعاون مع مُثيري الشغب، أو يكون بالقرب من الأحداث، يُشاهِد ولا يفعل شيئاً." وأمِل أن يتّخذ المجتمع الدولي إجراءات سياسية تُجبِر الحكومة الإسرائيلية على تفعيل الآليّات اللازمة لوقف الجرائم ضدّ الإنسانيّة التي تُرتَكَب تحت رعايتها، وتحت غطائها وبدعمها." واعتَبَر أنه "قد لا يكون هناك خيار سوى تَوَقّع أن تكون المَحكَمَة الجنائيّة الدوليّة هي العنوان الحتميّ للتحقيق وكشف المسؤولين واتّخاذ إجراءات ستؤدّي في النهاية إلى اعتقالهم ومُحاكَمَتِهم." (سما، 2026/2/5).

7- تسجيلات إبستين تكشف: باراك يطلب من بوتين "مليون مُهاجِر روسي لإسرائيل"

كشفَت تسجيلات صوتيّة حديثة ضمن ملفّات جيفري إبستين عن تصريحات مُثيرة للجدَل لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك، يقول فيها إن إسرائيل قادرة على "استيعاب مليون آخر بسهولة" من المُهاجِرين القادمين من الدول النّاطقة بالروسيّة. وفي التسجيلات، يُسمَع باراك يقول لإبستين: "كنت أُخبِر بوتين دائمًا أنّ ما نحتاجه هو فقط مليون آخر لتغيير إسرائيل بطريقة دراماتيكيّة؛ المليون الروسي". ويُشير بذلك إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي تَقَلّدَ السلطة في ديسمبر 1999 بعد استقالة بوريس يلتسين. ويقصد باراك بحديثه تدفّق أعداد كبيرة من المُهاجِرين من الاتحاد السوفياتي- عقب انهياره -إلى إسرائيل، حيث استقطَبت الدولة العبريّة نحو مليون مُهاجِر روسي، ممّا ساهم في إعادة تشكيل الاقتصاد والثقافة داخل إسرائيل، وعَزّزَ التوازن السكّاني مُقابِل الفلسطينيين. وأضاف باراك، الذي ينحَدر من أصول بولنديّة ولاتفيّة، أنه يجب كَسْر احتكار الحاخاميّة الأرثوذكسيّة لموضوعات الأحوال الشخصيّة مثل الزواج والجنازات، من أجل استقطاب الروس، واقتَرح فتح الباب أمام تَحَوّل جماعي "مُتقَن ورقيق" إلى اليهوديّة، وفق تعبيره، مُعتَبِراً أنّ السلطات لا داعي أن تَشتَرط أن يكون المُهاجِر يهوديًا، لكنها يمكن أن تكون أكثر "انتقائيّة" مُقارَنةً بالمَوجات السابقة من الهجرة. وأضاف: "لقد أخذوا أيّ شخص فقط لإنقاذ الناس. الآن يُمكِننا أن نكون انتقائيين." وأشار إلى أنّ الحفاظ على الأغلبيّة اليهوديّة في إسرائيل يُمَثّل أولويّة ديموغرافيّة، مُحَذّراً من زيادة نسبة الفلسطينيين داخل البلاد، من 16% قبل 40 عامًا إلى 20% حاليًا. ويُذكَر أنّ بعض المُهاجِرين الرّوس واجهوا صعوبات دينيّة واجتماعيّة بسبب شكوك الحاخامات في "يهوديّتهم"، خاصّة بعد زيجات مُختَلَطَة، ما أدّى إلى نشوء مجتمع فرعي روسي داخل إسرائيل، له ثقافته وقوانينه ووسائله الإعلاميّة الخاصّة.

8 - عام 2025: نسبة القتلى في المجتمع العربي أكثر من ضعفها في أوكرانيا خلال الحرب

حرب الإبادة في غزة مُتَواصِلَة، واستهداف الفلسطينيين في الضفّة الغربيّة بالقتل والتدمير والاستيلاء على الأراضي وانفلات المستوطنين مُستَمِر، كمُمارَسات إسرائيلية يندمج فيها تشجيع الجريمة في المجتمع العربي واستهداف كلّ ما هو فلسطيني.

وذكَرت الأمم المتحدة أنّ وحدة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا أكّدت أنّ 2514 مدنيًا أوكرانيًا قُتِلوا جرّاء الحرب في العام 2025، ويُشَكّل هؤلاء القتلى نسبة 0.006% من مجمل سكّان أوكرانيا، بينما نسبة القتلى في

المجتمع العربي في العام نفسه هي 0.015%. أي أنّ ضحايا جرائم القتل هنا أكثر من ضعف الضحايا المدنيين الأوكرانيين في الحرب؛ كأنّ ضحايا جرائم القتل هنا هم ضحايا حرب. وجرائم القتل في المجتمع العربي هي حربٌ فعلًا، تشنّها إسرائيل ضدّ هذا المجتمع. وهذه حرب مُعلَنَة ضدّ المواطنين العرب منذ النكبة، مُرورًا بمجزرة كفر قاسم في العام 1956، ويوم الأرض في العام 1976، وهبّة أكتوبر في العام 2000، التي ارتكَبَت فيها الشرطة الإسرائيلية جرائم قتل بشعة. لكن بين هذه المحطّات التاريخيّة، قُتِلَ مُواطِنون عرب كثيرون برصاص الشرطة.

وفي السنوات الأخيرة، جرائم القتل ضدّ المجتمع العربي لا ترتكبها الشرطة مُباشرة، وإنما أفراد في المجتمع العربي، سواء كانوا أفرادًا عاديين أو عناصر في عصابات إجراميّة. لكن هذه الحقيقة لا تُبَرّئ الشرطة والسلطات الإسرائيلية، لأنّ جميع جرائم القتل هذه ارتُكِبَت بسلاح غير مُرَخّص يُباع في السوق السوداء لكلّ من يريد شراءه، ولأنّ مُلاحَقَة الجُناة شبه معدومة. المُعطَيات الإسرائيلية الرسمية تتحدّث عن وجود كميّات أسلحة هائلة مُنتَشِرَة في المجتمع العربي، لكن السلطات لا تفعل شيئًا. وواضحٌ أنّ انتشار السلاح مُريح للسلطات، التي تعتبر أنه يَصُبّ في مصلحتها.

في الماضي، كانت تقول جهات إسرائيلية إنّ انتشار السلاح بين العرب، رغم أنه كان أقلّ بما لا يُقارَن مع انتشاره في السنوات الأخيرة، هو خطَر أمني؛ وكانت هذه الجهات تتحدّث عن أنّ هذا السلاح يُمكِن أن يُوَجّه في يوم ما ضدّ إسرائيل، في عمليّات مسلّحة مثلًا. لكن هذا الخطاب اختفى. ولماذا اختفى؟ لأنّ العرب صاروا يقتلون بعضهم.

وبحسب مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، دَلّت مُعطَيات الشرطة على مقتل 961 شخصًا في 891 جريمة قتل، في الفترة بين مطلع العام 2021 وآذار/مارس 2025، و76% من القتلى كانوا عربًا، و19% يهودًا، و6% غير مُصَنّفين دينيًا. وتوصّلت الشرطة إلى الجُناة في 65% من الجرائم في المجتمع اليهودي، وفي أقلّ من 20% من الجرائم في المجتمع العربي. وتؤكّد هذه المُعطَيات أنّ الشرطة لا تبذل جهدًا من أجل التوصّل إلى الجُناة في المجتمع العربي، ليس بسبب نقص في القوى العاملة والمُحَقّقين، وإنّما بسبب سياسة عنصريّة، ليس من جانب جهاز الشرطة فقط، وإنّما بالأساس من جانب الوزير المسؤول عن الشرطة، إيتمار بن غفير، الذي يتلقّى دعمًا مُطلَقًا من جانب رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، لتنفيذ هذه السياسة العنصريّة وتشجيع الجريمة في المجتمع العربي.

وبرغم الادّعاء بأن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، فرَض على نتنياهو خطّته المؤلّفة من 20 بندًا، وتشمل وقف إطلاق النار، إلّا أنّ نتنياهو يُعلِن صراحة أنه ليس مُلتَزِمًا بها. وإسرائيل تَلتَزِم عادة بما تُريده في أيّ اتفاق تُبرِمُه، وتتجاهل ما لا تُريده. فقد التزَمت بالمرحلة الأولى من الخطّة التي تقضي بتبادل الأسرى، لأنه لم يَعُد بإمكان نتنياهو تجاهل بقاء الأسرى الإسرائيليين في غزة أمام الرأي العام الإسرائيلي، ولأنّ مصلحته السياسيّة عشيّة الانتخابات العامّة تقضي باستعادتهم. ويعتقد نتنياهو أنه سيستفيد في الانتخابات من وجود إسرائيل في حرب، ليس في غزة فقط، وإنما ضدّ إيران أيضًا. وليس مُستَبعَدًا أبدًا أنه يُحَرّض ترامب على شنّ حرب ضدّ إيران، ويُكَرّر أنّ مفاوضات أميركية – إيرانية لا فائدة منها. (عرب 48، 2026/2/6).

9 – بينهم شقيق رئيس الشاباك: تقديم لوائح اتّهام ضدّ 12 إسرائيلياً بتهريب بضائع لقطاع غزة

قدّمت النيابة العامّة الإسرائيليّة لوائح اتّهام ضدّ 12 مُواطِناً إسرائيلياً ضالعين في تهريب بضائع إلى قطاع غزة، بينهم بتسلئيل زيني، شقيق رئيس الشاباك، دافيد زيني، المُتّهَم بتهريب سجائر بسيّارته، وكان يخدم في قوّات الاحتياط كقائد وحدة عسكرية ويحمل تصريحاً بالدخول إلى القطاع بحريّة. وجاء في بيان مُشتَرك للشرطة الإسرائيلية والشاباك، أنه اعتُقِل في كانون الأوّل/ ديسمبر الماضي، عددٌ من المواطنين الإسرائيليين، بينهم جنود في قوّات الاحتياط، الذين كانوا مُشتَبَهين في تهريب بضائع يَحظر إدخالها إلى قطاع غزة. وأضاف البيان أنّ المُعتَقَلين استغَلّوا وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحركة حماس وإدخال مساعدات إنسانيّة إلى القطاع من أجل تهريب البضائع بطُرُق مختلفة. وخلال التحقيق مع الضالعين بالتهريب، تعالت معلومات كثيرة حول تشكيل تنظيم من أجل تهريب بضائع وعتاد يحظر دخوله للقطاع؛ وشارك في ذلك عشرات الإسرائيليين والفلسطينيين من سكّان الضفّة الغربيّة وقطاع غزة. وجاء في البيان أنّ مُنَفّذي التهريب "تجاهلوا مُساهَمَة هذه العمليّة بشكل مُباشر في تعزيز" حركة حماس. ويتبيّن من لوائح الاتّهام أنّ البضائع التي تمّ تهريبها إلى القطاع شملت سجائر، وأجهزة هواتف محمولة، وبطّاريات لمَركَبات، وكوابل اتصالات، وقطع غيار لمَركَبات وغيرها، بقيمة ملايين الشواقل.

10- الجيش الإسرائيلي يُعَيّن غسّان عليّان مُنَسّقاً مُقابِل الدروز في لبنان وسورية

عَيّنَ الجيش الإسرائيلي الجنرال غسّان عليّان في منصب مُستَحدَث، وهو مُنَسّق في القيادة الشماليّة للعمل مُقابِل الدروز في الشرق الأوسط، وخاصّة في لبنان وسورية، وذلك بعد أن أنهى مهامه كقائد لوحدة "مُنَسّق أعمال الحكومة في المناطق" المحتلّة، في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. وتولّى ضابط الشرطة المُتَقاعِد، يورام ليفي، قيادة وحدة "مُنَسّق أعمال الحكومة في المناطق" المحتلّة، بعد مَنْحِه رتبة جنرال في الجيش. وكقائد لهذه الوحدة، كان لعليّان دور بارز في حرب الإبادة على غزة، من خلال منع إدخال مواد غذائيّة وطبيّة ومساعدات إنسانيّة مختلفة وطَواقِم إغاثة إلى قطاع غزة؛ وسيستمرّ سويّة مع قائد القيادة الشمالية للجيش في إطار منصبه الجديد بالعمل مع جميع الجهات الأمنيّة الإسرائيليّة، حسبما ذكرت القناة 12. وقال عليّان في كلمته بمناسبة إنهاء مَهامِه إنه "إلى جانب السعادة بطريقي وبما حَظيت بقيادته، وبالمساهمة والعمل، أشعر بألَم رهيب وحَرَج كضابط وقائد عسكري بسبب الإخفاق في السابع من أكتوبر. وكجيش، لم نُنَفّذ التزامنا الأساسي من أجل ضمان حماية سكّان غلاف غزة والدولة كلّها."

وكان وزير الأمن الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، قد قال في آذار/مارس الماضي، إنه "كوزير أمن، أقَدّم التحيّة العسكريّة لهم (للدروز في إسرائيل) على إثر ولائهم وبطولتهم ومساهمتهم في أمن إسرائيل في فترات صعبة وحاسمة. وسنَستَمرّ في تعزيزهم وسنُدافِع عن إخوانهم في سورية مُقابِل أيّ تهديد" (عرب 48، 2026/2/4).

11 – إسرائيل تُريد جَنْي أرباح اقتصادية من إعادة إعمار قطاع غزة

تَجري مُداوَلات في إسرائيل حول كيفيّة تحقيق أرباح اقتصادية من مشروع إعادة إعمار قطاع غزة، بوجود حُكم مدني – دولي في القطاع، ومن خلال مشاريع بنية تحتيّة، تعتبرها إسرائيل أنها "فرصة اقتصاديّة" من خلال الاستفادة من ترميم الدمار الرهيب الذي خَلّفَته خلال حرب الإبادة. وجَرَت في الأيام الأخيرة مُحادَثات بين مسؤولين في وزارة الماليّة الإسرائيليّة وضبّاط في الجيش الإسرائيلي ومسؤولين في مُديرية التنسيق العسكري – المدني الأميركية ومَقَرّها في بلدة كريات غات في جنوب إسرائيل. وتمَحوَرت المحادثات حول تنفيذ إسرائيل مشاريع بنية تحتيّة في القطاع. وبين هذه المشاريع، شقّ شوارع حول قطاع غزة من أجل تحقيق أرباح اقتصادية. وذكرت صحيفة "هآرتس" أنّ الدول التي تُشارِك في إعادة الإعمار وتُريد استخدام شوارع في إسرائيل سَيتَعيّن عليها الاستثمار في شوارع إسرائيلية أيضاً، مثل الشارع رقم 232 الذي يمرّ في "غلاف غزة"، وكانت الحكومة

الإسرائيلية قد قرّرت ترميمه. وحسب الصحيفة، فإنّ شوارع كهذه ستُستَخدَم لعبور فلسطينيين بين قطاع غزة والضفّة الغربيّة، أو لسَفَر عمّال فلسطينيين إلى إسرائيل، رغم أنّ إمكانيّات كهذه غير موجودة حالياً، وليست مُتَوَقّعَة في الفترة القريبة. لكن بعد أن دمّرت إسرائيل قطاع غزة بشكل كامل، فإنها تُريد السيطرة على إعادة بناء البُنية التحتيّة فيه، من خلال إمداد القطاع بالكهرباء، وبحيث تستفيد هي من ذلك، من خلال مُطالَبة الدول التي تُشارِك بإعادة الإعمار بالاستثمار في توسيع محطّة توليد الكهرباء في مدينة أشكلون (عسقلان)، وأن تُحَسّن بذلك إمداد الكهرباء للسكّان في إسرائيل أيضاً.

وحسب الجيش الإسرائيلي، فإنّ إسرائيل صادَقَت مؤخّرًا على بدء أعمال لإقامة ضاحية في شمال شرق رفح، بتمويل الإمارات، وتتّسع لإسكان 25 ألف شخص من سكّان قطاع غزة؛ وسيكون دخول أيّ شخص إلى هذه الضاحية بموجب تصريح من الشاباك. لكن الجيش يُقَدّر أنّ من شأن هذه العمليّة أن تُعتَبَر "خيانة" بنَظَر "حماس"، وسيَمتنِع الغزيّون عن السكن في هذه الضاحية، وفقاً للصحيفة. إلّا أنه ليس مُتَوَقّعاً أن تتم أعمال بناء في هذه الضاحية قريباً، إذ نقلَت الصحيفة عن مصادر في الجيش الإسرائيلي قولها إن الإمارات مَوّلت إخلاء مُخَلّفات صواريخ وقذائف وقنابل أطلقها الجيش خلال الحرب، إضافة إلى إخلاء رُكام مَبانٍ؛ وهذه عمليّة ستَستَغرِق عدّة أسابيع. ولذلك فإنه لن تبدأ أعمال بناء الضاحية في الأشهر المقبلة، وإنما إقامة مَبانٍ مؤقتة.

12 – كم سنة ستستغرق عمليّة إعادة إعمار غزة الضخمة؟.. سفير أمريكي يجيب

قال السفير الأمريكي لدى إسرائيل، مايك هاكابي، إنه يُفتَرض أن تبدأ عمليّة إعادة إعمار غزة، والتي ستَسير بوتيرة مُتَسارِعة مع نقل الأهالي من المناطق الخطِرة. وأضاف السفير، في مُقابَلة مع صحيفة نيويورك بوست: "كلّ شيء سيَسير بشكل أسرع بكثير الآن بعد عودة الرهائن. لن يكون هذا حدَثاً لمرّة واحدة، بل ستكون عمليّة مُتَكامِلَة؛ سيبدأ الناس بالانتقال من المناطق الخطِرة حقاً – المناطق الحمراء – إلى المناطق الخضراء. يجري بناء مساكن لهم، وتنفيذ إعادة تأهيل المَرافِق العامّة." وأشار السفير الأمريكي إلى أن عمليّة إعادة بناء غزة مهمّة ضخمة، وقد تستغرق 10 سنوات. وقال: "الحديث يدور عن سنوات... قد يستغرق الأمر سنتين أو ثلاث سنوات. وقد يستغرق عشر سنوات. هذا الإطار الزّمَني يعتمد على عدد الدول المشاركة في إعادة إعمار القطاع الفلسطيني." وأضاف: "كان من المُمكن أن تُصبِح غزة مثل سنغافورة. لكنّهم بدَلاً من ذلك حوّلوها إلى ما يُشبِه هايتي." (معاً، 2026/2/7).